# دور معيار الإبلاغ المالي IFRS9 ومعيار المحاسبة المالية FAS30 في إدارة المخاطر الائتمانية – دراسة حالة المصرف الوطني الإسلامي

**الباحثة. تمارة سعد جاسب أ.م.د. أحمد سعد جاري**

**الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد**

**الملخص:**

تناولت الدراسة التعرف عن دور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ومعيار المحاسبة المالية FAS30 في إدارة المخاطر الائتمانية، إذ تمثلت مشكلة الدراسة في المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف الإسلامية نتيجة منحها الائتمان للزبائن والشركات.

كما هدفت الدراسة إلى تقييم دور كل من معيار IFRS9 ومعيار FAS30 وأثرهم في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية العراقية، وذلك بالتطبيق على المصرف الوطني الإسلامي.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة مطابقة الجزء المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 مع منهج الخسارة الائتمانية المتوقعة من معيار المحاسبة المالي FAS30. ومن أهم التوصيات ضرورة التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي التي تنص على تطبيق المعايير الدولية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: **(معيار الإبلاغ المالي IFRS9، معيار المحاسبة المالية FAS30).**

# The role of the financial reporting standard IFRS9 and the financial accounting standard FAS30 in credit risk management – a case study of the National Islamic Bank

**Dr. Ahmed Saad Jari** tmraaa.sj@gmail.com

**Tamarh Saad Jasib** ahmedsaadjar006@uomustansiriyah.edu.iq

## Abstract:

The study dealt with identifying the role of the International Financial Reporting Standard IFRS9 and the Financial Accounting Standard FAS30 in managing credit risks. The problem of the study was the credit risks that Islamic banks face as a result of granting credit to customers and companies.

The study also aimed to evaluate the role of the IFRS9 standard and the FAS30 standard and their impact in reducing credit risks in Iraqi Islamic banks, by applying it to the National Islamic Bank.

One of the most important conclusions reached by the study is the conformity of the expected credit loss part of the International Financial Reporting Standard IFRS9 with the expected credit loss approach of the Financial Accounting Standard FAS30. Among the most important recommendations is the need for banks to adhere to the instructions of the Central Bank of Iraq, which stipulate the application of international standards and financial accounting standards issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions.

Keywords: (Financial Reporting Standard IFRS9, Financial Accounting Standard FAS30).

المقدمة:

تُعد المصارف الإسلامية جزءاً من المنظومة المصرفية في كثير من البلدان ومنها العراق، ومن هنا برزت منظمات دولية إسلامية أخذت على عاتقها تبني إصدار معايير تتلاءم مع طبيعة تلك المصارف، وأهم هذه المنظمات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

ومع التطور الحاصل على القطاع المصرفي العراقي سعى البنك المركزي العراقي CBI إلى تطبيق أفضل الممارسات التي من شأنها النهوض بذلك القطاع، وعليه أُصدرت في عام ٢٠١٨ التعليمات الخاصة بتطبيق معيار الإفصاح المالي المحاسبي IFRS9 للمصارف كافة، وبسبب خصوصية المصارف الإسلامية بتطبيق منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وتكوين المخصصات وفقاً لمعيار IFRS٩ برزت الحاجة الى ربطه المعيار بمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ – مخصص الخسائر المتوقعة والاضمحلال. هنا تبرز مشكلة البحث في أن كل أداة تمويل إسلامية لها متطلبات ولها عدة متغيرات تؤخذ بعين الاعتبار عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والإبلاغ عن مخاطر الائتمان المتعلقة بها.

**المحور الأول: منهجية البحث**

**مشكلة البحث**

تكمن مشكلة البحث في أن المعيارIFRS9 غير مخصص للمصارف الإسلامية بشكل كامل، وبسبب خصوصية تلك المصارف فرض البنك المركزي العراقي تطبيق الجزء المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9، وتطبيق معيار المحاسبة المالية الهبوط والخسائر الائتمانية المتوقعة والالتزامات المحملة بالخسائر FAS30، وكيف يمكن الموائمة بين المعايير المذكورة لبناء أنموذج للإبلاغ عن مخاطر الائتمان وكيف يعزز هذا الأنموذج من إدارة المخاطر الائتمانية، ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١. ما هي طبيعة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية؟

٢. ما هو دور معيار IFRS9 ومعيار FAS30 في إدارة المخاطر الائتمانية؟

٣. هل يمكن الموائمة بين معيار IFRS9 ومعيار المحاسبة المالية FAS30؟

**أهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من أهمية الائتمان المصرفي كونه يحتل النسبة الأكبر من الأنشطة التشغيلية للمصرف كما أن العوائد المتأتية عنه تمثل المحور الرئيسي لإيرادات المصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكن تحيق بذلك الائتمان مخاطر عدة مما يستوجب أخذ الحيطة والحذر عند التعامل معه، ولغرض ذلك ينبغي ضمان الممارسة المحاسبية السليمة في إجراءات منحه والاعتراف به والمحاسبة عن انخفاض قيمته وذلك من خلال تطبيق أفضل المعايير الدولية بهذا الشأن.

**أهداف البحث**

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والمعايير الدولية الحاكمة لها وإمكانية بناء أنموذج يحقق متطلبات البنك المركزي العراقي من حيث تطبيق المعايير المفروضة من قبله، وتنبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

١. الوقوف على اهم الفروقات بين تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ومعيار المحاسبة المالية FAS30، من ناحية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، والنماذج المعتمدة في قياس تلك الخسائر، وأسلوب العرض والإفصاح.

٢. بيان سبب فرض البنك المركزي العراقي تطبيق معيار المحاسبة المالية FAS30 بالتزامن مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في المصارف الإسلامية.

٣. بيان دور معيار IFRS9 ومعيار FAS30 في إدارة المخاطر الائتمانية؟

## فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضيتين الرئيسيتين ومفادهما:

١. يمكن الموائمة بين معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 ومعيار المحاسبة المالية الهبوط والخسائر الائتمانية المتوقعة FAS30 والالتزامات المحملة بالخسائر.

٢. لمعيار الإبلاغ المالي IFRS9 ومعيار المحاسبة المالية FAS30 دور في إدارة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية.

**المنهج العلمي للبحث**

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي فيما يتعلق بالجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت منهج تحليل المحتوى للقوائم المالية للمصارف العراقية محل البحث والتي تمثل عينة الدراسة، وذلك خلال فترة الدراسة للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٢) وذلك وفاقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي من تاريخ الإلزام بتطبيق المعايير في كانون الثاني ٢٠١٩.

**وسائل جمع البيانات والمعلومات**

١. الجانب النظري: لإثراء هذا الجانب تم الاعتماد على القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية والمعايير الدولية ومعايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فضلاً عن الكتب والأدبيات العربية والأجنبية والدوريات والبحوث والرسائل والاطاريح فضلاً عما توافر في شبكة المعلومات الدولية ((Internet المتعلقة بموضوع الدراسة.

٢. الجانب التطبيقي: اعتمدت الباحثة للحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الجانب على التقارير المالية السنوية التي تصدر عن الوحدات الاقتصادية عينة البحث المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية والمنشورة على موقعه الرسمي للسنوات (٢٠١٩-٢٠٢٢) إضافة إلى ما تم الحصول عليه من بيانات من خلال الزيارة الميدانية للمصارف عينة البحث.

**حدود البحث**

١. الحدود المكانية: تم اختيار المصرف الوطني الإسلامي للتطبيق العملي.

٢. الحدود الزمانية: الفترة المالية (٢٠١٦-٢٠٢٠).

**الدراسات السابقة:**

| | |
|---|---|
| **(محمد، ٢٠١٧)** | |
| **عنوان الدراسة** | تقييم الإجراءات المحاسبية المحلية لانخفاض قيمة القروض على وفق IFRS9 وانعكاسه على إدارة الأرباح في المصارف العراقية |
| **نوع الدراسة** | رسالة ماجستير / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد |
| **الهدف من الدراسة** | تقييم الإجراءات المحاسبية المحلية لانخفاض قيمة القروض في البيئة المحلية من جانب وعرض ومناقشة المعايير المحاسبية والإصدارات المهنية الخاصة بانخفاض قيمة القروض |
| **الأساليب المعتمدة** | نموذج مخصص خسائر القروض Loan loss provision لقياس ممارسة إدارة الأرباح إحصائياً |
| **اهم الاستنتاجات والتوصيات** | هناك قصور في تفاصيل اللائحة الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ذات الصلة بالمحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9، فضلاً عن انخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد تطبيق متطلبات المعيار المذكور في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية.<br>حث البنك المسؤولين في البنك المركزي العراقي خاصةً من يقوم بإعداد القوانين والتعليمات واللوائح الإرشادية بضرورة تكييف اللائحة الإرشادية المعمول بها حالياً لتتوافق مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 وبما ينسجم مع حاجة البيئة العراقية لتلك المعايير. |
| **(السبعاوي، ٢٠٢٢)** | |
| **عنوان الدراسة** | دور معيار **AAOIFI30** في الحد من مخاطر الائتمان – دراسة تحليلية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية |
| **نوع الدراسة** | رسالة ماجستير / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل |
| **الهدف من الدراسة** | هدفت الدراسة إلى تقييم دور المعيار المحاسبي الإسلامي AAOIFI30 وأثره في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية العراقية، كذلك بيان مستوى مخاطر الائتمان في هذه المصارف |
| **الأساليب** | تم اعتماد تحليل البيانات المالية باستخدام برنامج SPSS |

| | |
|---|---|
| **المعتمدة** | |
| **اهم الاستنتاجات والتوصيات** | التزام المصارف الإسلامية العراقية بالمعيار المحاسبي الإسلامي AAOIFI30 وهناك مستوى مرتفع لمخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية العراقية عينة الدراسة.<br>ضرورة قيام البنك المركزي العراقي وإدارة سوق العراق للأوراق المالية بوضع الضوابط التي تضمن التزام المصارف الإسلامية العراقية كافة بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن AAOIFI بشكل عام ومعيار رقم ٣٠ بشكل خاص، فضلاً عن العمل على تحديث النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين في ظل متطلبات معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير الإبلاغ المالي. |
| **دراسة (Ahmed & other's, 2021)** | |
| **عنوان الدراسة** | Impact of IFRS9 application on the quality of accounting information contained in bank's financial statement<br>تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للبنوك |
| **نوع الدراسة** | بحث منشور في مجلة الشؤون القانونية |
| **الهدف من الدراسة** | التعرف على أثر التحول من تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS39 إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 |
| **الأساليب المعتمدة** | المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي |
| **اهم الاستنتاجات والتوصيات** | تلعب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دوراً مهماً في تحسين وتحقيق فعالية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال تقديم بيانات مالية عالية الجودة تتميز بالملائمة والموثوقية في العرض والإفصاح |

## المحور الثاني: الجانب النظري

### المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية

يُعد القطاع المصرفي في مقدمة القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر كونه يتعامل بشكل مباشر بالمال من خلال الإقراض ومنح الائتمان (عواد،٢٠١٥:١٣).

المخاطر في اللغة مشتقةٌ من خطر، تُعرف المنظمة الدولية للمعايير ISO الخطر بأنه تأثير عدم اليقين على الأهداف، والتأثير هو انحراف عن المتوقع، إذ يُمكن أن يكون ذلك التأثير إيجابياً أو سلبياً أو كليهما، ويمكن أن يعالج أو يخلق أو ينتج عنه فرص وتهديدات ( ISO 31000,2018:6) كما عرفته جمعية المدققين الداخليين IIA في قائمة المصطلحات الصادرة عنها بإنه احتمال وقوع حدث يؤثر على تحقيق أهداف المصرف أو النشاط الخاضع للتدقيق، ويقاس حجم المخاطر عن طريق ضرب احتمالية وقوع الخطر في أثره (CIA,2020:5) كما يرى (طنيب وعبيدات،١٩٩٧:١١٢) الخطر بإنه حالة عدم التأكد من تحقق العائد أو حجمه أو زمن الحصول عليه أو من انتظامه أو اجتماع تلك المؤشرات معاً.

أما مصطلح المخاطر فعرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FSR بأنها احتمالية حصول الخسارة، إما بطريقة مباشرة خلال الخسائر في نتائج أعمال المصرف، أو خسائر تصيب رأس ماله، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم خدماته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى (CIBAFI,2018:7) وأيضاً تعرف المخاطر بأنها الفرق بين التدفقات النقدية المتوقعة والتدفقات النقدية المتحققة وكما كبر حجم ذلك الفرق كلما زادت درجة الخطر (الحناوي والشهاوي،٢٠١٣:١١٩)

**وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ووفق منظور مصرفي بأن المخاطر هي كافة الأحداث السلبية التي تتعرض لها الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المُقدمة بحيث تؤدي إلى خسائر غير متوقعة مستقبلاً بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وتنفيذها بنجاح، ومن ثم إن أي إجراء يُتخذ من قبل إدارة المصرف للتقليل من تلك الأحداث هي ما تسمى بإدارة المخاطر.**

ويمكن توضيح مخاطر الائتمان كما يأتي:

**مخاطر الائتمان:** وفقاً لبنك التسويات الدولية تُعتبر مخاطر الائتمان مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي(Siddiq & other's,2023:2)، تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب منح المصارف للتسهيلات الائتمانية لزبائنهم مع عدم قدرتها على استرداد حقوقها، وهذا السبب قد يكون نتج عن تعثر المقترض (المدين المعسر) أو أن له القدرة المالية على الوفاء بالتزاماته لكنه لا يرغب بذلك لسبب أو لآخر(المدين المماطل) (أرشيد وجودة،١٩٩٩:٢١٣) تُعرف لجنة بازل للرقابة البنكية مخاطر الائتمان على أنها "احتمال فشل المقترض المصرفي أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته وفقًا للشروط المتفق عليها" (BIS,1999:4) وتشمل مخاطر الائتمان المخاطر المتأصلة في طبيعة التمويلات الإسلامية والمحافظ الاستثمارية فيما يتعلق بالعجز عن السداد، والتدني في التصنيف الائتماني، والتركز الائتماني، وعمليات التسوية والمقاصة(CBI,1:2018)، وتقسم مخاطر الائتمان إلى:

أ. **مخاطر عدم السداد:** احتمالية عدم سداد العملاء الالتزامات المالية المستحقة عليهم وذلك في المواعيد الزمنية المتفق عليها من الجهة الممولة (المصرف).

ب. **مخاطر الضمانات:** لا تمنح المصارف تسهيلات ائتمانية لعملائها ألا بعد الحصول على الضمانات الكافية التي تغطي قيمة تلك التسهيلات وما يترتب عليها من عوائد وعمولات ومصاريف أخرى (عواد،٢٠١٥:٨٤) بشكل عام ، يمكن تعريف الضمان هو أصل أو التزام طرف ثالث يقبله المصرف لغرض توثيق التسهيلات الممنوحة حيث أن الوظيفة الأساسية للضمانات هي الحماية من تقصير الزبائن(BCBS,2001:6) ثم أنه لا يوجد طريق أمام المصارف (كونها بالنهاية أمينة على أموال المودعين والمساهمين فيها) لضمان التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلا الحصول على الضمانات المتاحة حمايةً لما يمنحوه من أموال، ولضمان استرداد أموالهم من خلال تلك الضمانات في حالة ما إذا أخل احد المدينين بسداد أقساط التمويل (خليل،٢٠٢١:٥)

تتمثل مخاطر الضمانات في عدم كفاية قيمة تلك الضمانات في تغطية التسهيل أو عدم القدرة على تسييل تلك الضمانة (في حال كانت الضمانة عينية) كما تخضع الضمانات لمخاطر تقلب الأسعار التي تعتبر جزءاً من مخاطر السوق.

ت. **مخاطر التركز:** هي المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف جراء عدم التنويع، سواءً على مستوى العملاء أو القطاعات أو المناطق الجغرافية أو الأدوات أو الضمانات أو العملات، في الجانب الائتماني تشير مخاطر التركز إلى التوزيع غير المتجانس في أنواع الائتمان سواء النقدي أو التعهدي وما يتصل به من تركز في قطاع اقتصادي مُعين أو التركز في مناطق جغرافية بالتالي قد يتعرض المصرف لخسائر مالية جمة (إسماعيل،٢٠٢١:١١) هذا وترى لجنة بازل للرقابة البنكية أن التركزات الائتمانية هي أكثر أنواع مخاطر التركزات جوهريةٍ في المصارف نظراً لكون نشاط الائتمان هو نشاطها الأساسي، كما أنها يمكن أن تنشأ في أصول المصرف أو خصومة أو البنود خارج الميزانية العمومية، من خلال تنفيذ أو معالجة المعاملات (سواءً كانت خدمة أو منتج) (BCBS,2023:4)

**معيار المحاسبة المالية "الأدوات المالية" IFRS9**

## النشأة والتطور

أن أهم ما يميز خطة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو بذلها الجهود الرامية لتقليل آثر الصدمات الناشئة عن أحداث معينة، أو لأزمات تعصف بعالم الأعمال، ومن بين تلك الجهود سعيه لمعالجة الأسباب التي أدت للأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨، مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، وذلك عبر عملهم على تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية (خالد،٢٠١٦:٨٨)

وقد جاءت هذه الجهود والتطورات لزيادة المطالبة من قبل الكثير من الجهات ذات العلاقة للقيام بإجراء تحسينات على المعايير القائمة، والمعمول بها لضمان عملية تطور إعداد التقارير المالية

وعرضها بما يتلائم مع متطلبات أصحاب المصالح، ومن الجدير بالذكر أن معيار الاعتراف والقياس بالأدوات المالية IAS39 كان معمولاً به من قبل الوحدات الاقتصادية، ألا أنه كان يعترف بالخسائر الائتمانية بعد وقوعها أي التي حدثت فعلاً وبشكل متأخر، مما أدى إلى توحيد العمل بين كل من المجلسين لإصدار معيار جديد يعالج تداعيات معيار IAS39 وهو معيار IFRS9 الذي يعترف بالخسارة الائتمانية قبل حدوثها (محمد وحامد،٢٠١٧:٣)

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في عام ٢٠٠٩، على أن تكتمل عملية الإحلال بين المعيارين خلال عام ٢٠١٠، ويكون المعيار ساري التطبيق في عام ٢٠١٨ (أبو زيد،٢٠١١:٧٦)

## هدف ونطاق المعيار

وضع مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB هدفاً رئيسياً واحداً، هو تجاوز الإخفاقات التي سببها معيار المحاسبة الدولي IAS39، وتم على أساس ذلك وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سيعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية بحيث تمكنهم من تقييم مبالغ التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية وحالة عدم اليقين المصاحبة لها وتوقيتات تحققها.

وأمتد نطاقه ليشمل جميع [١]الأدوات المالية، ألا أنه استثنى بعض البنود ومنها: (SCOPA,2022:316)

- الحصص في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة.
- الحقوق والواجبات بموجب عقود الإيجار.

[١] **الأداة المالية: هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لأحدى الوحدات الاقتصادية والتزام مالي أو حقوق ملكية لمنشأة لوحدة أخرى.**

- حقوق وواجبات أصحاب العمل (منافع الموظفين).
- الحقوق والواجبات الناشئة بموجب عقود التأمين.

**أما نطاق المعيار في المصارف الإسلامية فقد أوجبت تعليمات البنك المركزي العراقي على تطبيق الجزء المتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة من المعيار، وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث.**

## تصنيف الموجودات كما أوضحها المعيار

يتم تصنيف الموجودات ضمن فئات محددة بحسب نموذج العمل المعتمد في إدارة هذه الموجودات، ووفقاً لطبيعة التدفقات النقدية المرتبطة بها، هذا ويجب أن يعكس نموذج العمل كيفية إدارة الموجودات بهدف تأمين تدفقات نقدية من أحد المصادر إدناه: ( Arab monetary fund,2017:4)

- قبض التدفقات النقدية التعاقدية.
- بيع الأصول المالية.
- قبض التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية في وقت لاحق.

تصنف الموجودات المالية المقتناة من قبل الوحدة الاقتصادية على وفق متطلبات IFRS9 إلى ثلاث فئات: (Kieso,2018:1380)

١. موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة.
٢. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
٣. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وتصنف الموجودات المالية وفقاً للشروط المبينة في الشكل إدناه:

| موجودات مالية بالتكلفة المطفأة | القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر | القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر |
|---|---|---|
| • الاحتفاظ بالأصول المالية بهدف قبض تدفقات نقدية تعاقدية<br>• قبض التدفقات النقدية بتواريخ محددة على أن تكون هذه العائدات عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه حصراً | • الاحتفاظ بالأصول بهدف قبض تدفقات نقدية تعاقدية وبيع هذه الأصول في وقت لاحق<br>• قبض التدفقات النقدية بتواريخ محددة على أن تكون هذه العائدات عبارة عن الأصل والفوائد المستحقة عليه حصراً | • تتضمن بقية الموجودات المالية<br>• . |

**شكل (٧) شروط تصنيف الموجودات المالية وفق الطرق الثلاثة التي أوجبها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية**

**المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على SCOPA,2022**

## مفهوم إنخفاض قيمة الائتمان

قبل التطرق لمفهوم انخفاض قيمة الائتمان لابد من التعرف على مفهوم انخفاض قيمة الموجودات، إذ تعرف على أنها الخسارة أو الانخفاض في جزء من منفعة الموجود نتيجة للكوارث أو التقادم أو نقص الطلب على الخدمة التي يوفرها ذلك الموجود، ولا تحدث نتيجة الاستعمال الطبيعي له، إذ ينشأ انخفاض قيمة الموجودات عندما يتوقف ذلك الموجود عن توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية جزئياً أو كلياً (Martins,2010:4) أما الانخفاض في قيمة الائتمان فيحدث نتيجةً للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها والتي تؤدي إلى خسارة ونقص في

قيمة ذلك الأصل، تعرف انخفاض قيمة القروض بأنها انخفاض القيمة المتوقع سدادها للقرض عن القيمة التعاقدية المُرحلة في قائمة الميزانية العمومية (Bholat & other's,2016:2)

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى مفهوم انخفاض قيمة القروض في البيان ١١٤ والخاص بالمحاسبة عن انخفاض قيمة القروض من الدائنين بكونه "احتمالية عدم إمكانية الدائن من تحصيل كل القيمة المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية المنصوص عليها في اتفاقية القرض" وان القيمة المستحقة السداد وفقاً لتلك الشروط يقصد بها كل من الدفعات الأساسية التعاقدية للقرض والفائدة المترتبة عليها، كما أشار البيان إلى وجوب الاعتراف بانخفاض القيمة من خلال احتساب المخصصات التي يقابلها حساب مصروفات الديون المعدومة أو عن طريق تعديل حساب المخصص ويقابله حساب مصروف الديون الائتماني المعدومة (SFAS114,1993:6) وفي هذا السياق أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال ورقتها الخاصة "بالممارسات المحاسبية السليمة للقروض والإفصاح عنها" إلى أن انخفاض قيمة القروض يتمثل بتدهور الجدارة الائتمانية لقرض أو مجموعة قروض بحيث يكون من المحتمل أن المصرف غير قادر تحصيل أو لم يعد هنالك تأكيد معقول للمصرف على تحصيل كل المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للقرض (BSBC,1999:3)

**عليه يمكن القول إن انخفاض قيمة القروض هي الخسارة المتأتية من فقدان جزء من الأصل (الائتمان الممنوح) والفوائد المستحقة عليه، نتيجة للتعرض لأحد المخاطر الائتمانية (مخاطر التخلف عن السداد، مخاطر الضمانات، مخاطر التركز).**

## الهبوط والخسارة الائتمانية المتوقعة والالتزامات المحملة بالخسائر FAS30

### النشأة والتطور

أصدر المجلس المحاسبي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية FAS30 المتعلق بالهبوط والخسارة الائتمانية المتوقعة بتاريخ ٢٠١٧ وتم سريانه في ٢٠٢٠.

جاء إصدار هذا المعيار لتحسين المبادئ والتقارير المالية للمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوائم مع أفضل الممارسات العالمية.

### هدف ونطاق المعيار

**يهدف** هذا المعيار إلى توضيح أسس المحاسبة عن الهبوط والخسائر الائتمانية المتوقعة، إضافةً إلى المخصصات اللازمة لمجابهة الخسائر المتوقعة من الالتزامات المحملة بالخسائر. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،٢٠٢٢)

هذا وتضمن **نطاق** المعيار جميع موجودات التمويل والاستثمار الإسلامي وغيرها من الموجودات المالية التي تكون في حيازة المؤسسة المالية، كما وينطبق المعيار على الانكشافات خارج الميزانية العمومية، و**استثنى** المعيار الموجودات الداخلة في تكوين محفظة مقيدة من الموجودات التي تديرها المؤسسة المالية والتي تستوفي ضوابط حسابات الاستثمار خارج الميزانية أو الصكوك خارج الميزانية أو الأدوات المشابهة.

### تصنيف الموجودات والانكشافات كما أوضحها المعيار

صنف المعيار الموجودات والانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان إلى ثلاث فئات، وكالآتي:

١. تصنف الموجودات والانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان، وفقاً **لمنهج الخسارة الائتمانية**، متضمنةً الذمم المدينة والانكشافات خارج الميزانية.
٢. تصنف الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والانكشافات الائتمانية التي تتعرض لمخاطر غير المخاطر الائتمانية، وفقاً **لمنهج الهبوط**.
٣. يصنف مخزون المنتجات المالية الإسلامية، وفقاً **لمنهج صافي القيمة القابلة للتحقق**.

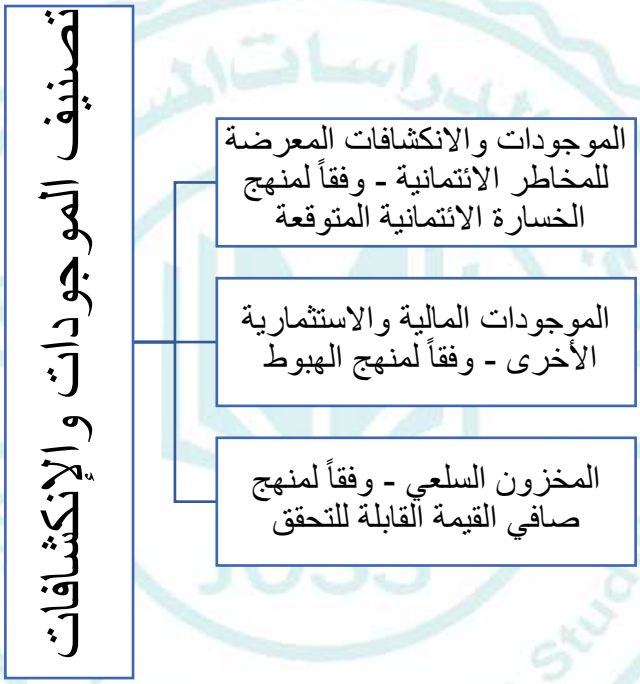


شكل (٨) تصنيف الموجودات والإنكشافات

المصدر: إعداد الباحثة استنادا على معيار المحاسبة المالية FAS30

**مناهج الخسائر التي حددها المعيار**

١. **منهج الخسارة الائتمانية المتوقعة:** يُعرف مجلس التقارير المالية FRC الخسائر الائتمانية المتوقعة بأنها تقدير احتمالهُ مرجح للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية، والعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية

واجبة السداد للمؤسسة المالية وفقاً للشروط التعاقدية وبين التدفقات النقدية التي تتوقع تلك المؤسسة استحصالها (FRC,2018:33) هذا ويفرق معيار المحاسبة المالية FAS30 بين الخسارة الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً، والخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، حيث يقصد بالأولى **جزء** من الخسارة الائتمانية على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية الناتجة عن حالات التخلف عن السداد للذمم المدينة محتملة الحدوث خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير، أما الثانية فهي الخسائر الائتمانية التي تنشأ عن جميع أحداث أو حالات التخلف عن السداد التي يمكن وقوعها على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة.

٢. **منهج الهبوط:** يطابق التعريف الوارد في معيار المحاسبة المالية FAS30 التعريف الوارد المعيار الدولي للمحاسبة IAS36 (الهبوط في قيمة الأصول) والذي ينص على "المبلغ الذي يتجاوز به المبلغ الدفتري للموجود المبلغ القابل للاسترداد لذلك الموجود.

٣. **منهج صافي القيمة القابلة للتحقق:** يُطبق منهج صافي القيمة القابلة للتحقق على المخزون السلعي، الذي أشار إليه المعيار الدولي للمحاسبة IAS2 بإنه " أصل محتفظ به للبيع في السياق العادي للعمل أو في مرحلة الإنتاج لمثل هذا البيع"، كما يطابق التعريف الوارد في معيار المحاسبة المالية FAS30 مع المعيار الدولي للمحاسبة IAS2 في تعريف صافي القيمة القابلة للتحقق بكونها ثمن البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإتمام والتكاليف المقدرة اللازمة لإنجاز البيع.

**المحور الثالث: الجاني العملي**

**النبذة التعريفية للمصرف الوطني الإسلامي**

تأسس المصرف بوصفه شركة مساهمة خاصة بموجب إجازة التأسيس المرقمة م ش / 26073 والمؤرخة في 2005/5/5 برأسمال قدره (٢٥) مليار ديناراً عراقياً مدفوع بالكامل وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع

وشراء العملات الأجنبية وحسب الإجازة الصادرة برقم 2641/3/9 في2005/9/26 ، ولكن الظروف الأمنية حالت بينه وبين ممارسته النشاط المصرفي الفعلي حتى شهر نيسان ٢٠١٠، وذلك بعد تغيير مالكيه وتحسن الظروف الأمنية للبلد.

تمت زيادة رأس مال المصرف إلى (50) مليار ديناراً عراقياً بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٩ وإلى (100) مليار ديناراً عراقياً في ٢٠١١/٨/١٤ وتعاقبت تلك الزيادات حتى بلغ رأس ماله (251) مليار ديناراً عراقياً في ٢٠١٣/٨/٢٩.

أدرج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2015/1/28، ولدى المصرف (5) فروع وهي (جميلة، البصرة، النجف، ميسان، كربلاء) فضلاً عن الفرع الرئيس في بغداد، إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للمصرف جاءت وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. (التقرير السنوي للمصرف الوطني الإسلامي، 2022).

لا يطبق المصرف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، وسيقوم بتطبيقه في ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ اعتماداً على البيانات المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، كما أنه لا يطبق معيار المحاسبة الهبوط والخسائر الائتمانية المتوقعة والالتزامات المحملة بالخسائر.

**١. منهج الخسارة الائتمانية المتوقعة**

**محفظة الائتمان النقدي**

- يتكون الائتمان النقدي للمصرف من تمويلات إسلامية (مرابحات طويلة وقصيرة الأجل)، حيث شكل حجم الائتمان النقدي ما نسبته ٢٧% من أجمالي موجودات السنة المالية ٢٠٢٢، في حين شكل نسبة ٣٠% من إجمالي موجودات السنة المالية ٢٠٢١.

- بلغ حجم إجمالي الائتمان النقدي (224,754,030) ألف ديناراً عراقياً في السنة المالية ٢٠٢٢، شكل ائتمان المرحلة الأولى (90,004,804) ألف ديناراً عراقياً منه وبنسبة ٤٠% من أجمالي حجم الائتمان، أما في السنة المالية ٢٠٢١ فقد بلغ حجم الائتمان النقدي (217,139,308) ألف ديناراً عراقياً، شكل ائتمان المرحلة الأولى منه (21,930,822) ألف ديناراً عراقياً وبنسبة ١٠%.
- من الجدول (١) بلغ حجم مخصص المرحلة الأولى للسنة المالية ٢٠٢٢ (1,654,472) ألف ديناراً عراقياً بينما بلغ مخصص السنة المالية ٢٠٢١ (543,558) ألف ديناراً عراقياً لذات المرحلة.
- بلغ ائتمان المرحلة الثانية في السنة المالية ٢٠٢٢ (٤٠,١٨٦,١٩٧) ألف ديناراً عراقياً، ويشكل نسبة ١٨% من أجمالي الائتمان، أما في السنة المالية ٢٠٢١ فقد بلغ (٦٥,٠٢٠,٢١٠) ألف ديناراً عراقياً، ويشكل نسبة ٣٠% من أجمالي الائتمان.
- بلغ حجم مخصص المرحلة الثانية للسنة المالية ٢٠٢٢ (٦,٧١٣,٠٧٤) ألف ديناراً عراقياً بينما بلغ مخصص السنة المالية ٢٠٢١ (٢٠,٨٧١,٤٠٠) ألف ديناراً عراقياً لذات المرحلة.
- بلغ ائتمان المرحلة الثالثة في السنة المالية ٢٠٢٢ (٩٤,٥٦٣,٠٢٨) ألف ديناراً عراقياً، ويشكل نسبة ٤٢% من أجمالي الائتمان، أما في السنة المالية ٢٠٢١ فقد بلغ الائتمان (١٣٠,١٨٨,٢٧٧) ألف ديناراً عراقياً، ويشكل نسبة ٦٠% من أجمالي الائتمان، أعلى نسبة من بين المرحلتين الأولى والثانية في كلا السنتين الماليتين، وهي نسب مرتفعة جداً إذ تدل على تأخر سداد الالتزامات التعاقدية لمدد تزيد عن ٩٠ يوماً.
- بلغ حجم مخصص المرحلة الثالثة للسنة المالية ٢٠٢٢ (٧٧,٧٩٣,٠٠٥) ألف ديناراً عراقياً بينما بلغ مخصص السنة المالية ٢٠٢١ (١٤٠,٣٣٩,٩٦١) ألف ديناراً عراقياً لذات المرحلة.

**الائتمان التعهدي**

- تضمن الائتمان التعهدي للمصرف الوطني من المرحلة الأولى فقط، وهو مكون من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، في كل السنتين الماليتين لم يتجاوز المصرف النسبة المعيارية (الائتمان التعهدي / رأس المال والاحتياطيات السليمة) والبالغة ٢٠٠%، حيث بلغت النسبة ١٢٢% في السنة المالية ٢٠٢٢، وبلغت ١٢٠% في السنة المالية ٢٠٢١.
- من الجدول (٢) يُلاحظ انخفاض حجم التأمينات النقدية المأخوذة لقاء خطابات الضمان، فهي لم تشكل نصف ذلك الائتمان، وهو ما يخالف تعليمات البنك المركزي العراقي التي تنص "بأن لا تقل الضمانات المأخوذة عن خطابات الضمان عن ١٠٠% وبضمنها تأمينات نقدية لا تقل عن ١٥%" مما يعرض المصرف لمخاطر مرتفعة في حال ورود مطالبات من الجهة المستفيدة.
- بلغ حجم المخصصات المطلوبة في السنة المالية ٢٠٢٢ (7,795,383) ألف ديناراً عراقياً، بينما بلغ في السنة المالية ٢٠٢١ (7,382,568) ألف ديناراً عراقياً.
- من الجدير بالذكر يؤخذ صافي الائتمان التعهدي عند احتساب المخصصات، أي مطروحاً منه التأمينات النقدية.

**محفظة الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي والمصارف المحلية والأجنبية:**

- بلغ رصيد النقد والأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (157,547,950) ألف ديناراً عراقياً في السنة المالية ٢٠٢٢، أما في السنة المالية ٢٠٢١ فقد بلغ (99,492,174) ألف ديناراً عراقياً.
- أما الأرصدة لدى المصارف المحلية والأجنبية فقد بلغت في السنة المالية ٢٠٢٢ (11,666,441) ألف ديناراً عراقياً، وفي السنة المالية ٢٠٢١ (6,991,314) ألف ديناراً عراقياً.
- يتضح من الجدول (٤) أن رصيد محفظة النقد لدى البنك المركزي العراقي والمصارف والمحلية والأجنبية بحاجة لمخصص يبلغ (2,187,990) ألف ديناراً عراقياً في السنة المالية

٢٠٢٢، أما رصيد المحفظة في السنة المالية ٢٠٢١ فبحاجة لمخصص يبلغ (1,378,563) ألف ديناراً عراقياً.

**الاستنتاجات والتوصيات:**

١. تتطابق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 في الجزء الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع المنهج الأول (منهج الخسائر الائتمانية المتوقعة) من معيار المحاسبة المالية الهبوط والخسائر الائتمانية المتوقعة والالتزامات المحملة بالخسائر FAS30.
٢. بالنظر للطبيعة الفريدة للمصارف الإسلامية وما تتصف به المنتجات المالية الإسلامية من خصائص تختلف عن تلك المقدمة من قبل المصارف التجارية، يحتم عليها استخدام نموذج خاص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يراعي خصوصية تلك المنتجات.
٣. للمعايير الدولية الخاصة بالخسائر الائتمانية المتوقعة دور في تخفيض الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال وضع المخصصات اللازمة لكل مرحلة من مراحل الائتمان الثلاثة.
٤. ألزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كونها تراعي الطبيعة الخاصة للمنتجات الإسلامية، حيث أن معيار المحاسبة المالية FAS30 راعى تصنيف موجودات المصارف الإسلامية باختلاف أنواعها.

**المصادر:**

١. أبو زيد، محمد المبروك (٢٠١١). **المحاسبة الدولية وانعكاسها على الدول العربية**، دار المريخ، الرياض، السعودية.
٢. الحناوي والشهاوي، محمد صالح وطارق (٢٠١٣). **الاستثمار في الأوراق المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

٣. عواد، عضيد شياع (٢٠١٥). **دليل إدارة المخاطر المصرفية**، رؤية شاملة مع تصميم نماذج تطبيقية لآليات نظام إدارة المخاطر في المصارف، مطبعة الكتاب، بغداد.

٤. طنيب وعبيدات، محمد إبراهيم ومحمد شفيق (١٩٩٧). **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل، عمان.

٥. خالد، مقدم (٢٠١٦). **معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وتأثير جماعة الضغط:** المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، بحث منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية، العدد٢.

٦. خليل، أفنان علوي (٢٠٢١). **نضم الضمانات المنقولة**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد٢٢، صندوق النقد العربي.

7. ISO 31000 (2018). Risk Management – Principles and Guidelines.

8. Siddiq & Al-Maamari, Abbokar & Osamah Ahmed (2023). **Credit Risk Minimizing: Analysis study of Islamic and conventional banks in Yemen.**

9. Martins, Joana Cordeniz (2010). **Impairments to tangible fixed assets in the Portuguese listed companies: Disclosures**, Universidad Nova de Lisboa.

10. BCBS (1999). **Principles for the management of credit risk**.